

## قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة

رقم ٦٧٠ لسنة ١٩٦٠

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على كتاب الهيئة العامة لتنفيذ برنامج السنوات الخمس للصناعة المؤرخ في ١٤ من مارس سنة ١٩٦٠ في شأن طلب الموافقة على إعاره الأستاذ فؤاد عبد العزيز عبد الله رجب النائب بمجلس الدولة للعمل بإدارة الشؤون القانونية بها لمدة سنة ؛

وعلى كتابي وزارة الخارجية رقمي ٢٤٦ و ٦٢٢ المؤرخين ٢/٢/١٩٦٠ و ١٩٦٠/٣/٢٤ المرفق بهما مذكرة سفارة المملكة الليبية المتحدة في شأن رغبة وزارة الخارجية الليبية في الموافقة على إعاره الأستاذ محمد نصر الدين عطية المستشار المساعد بمجلس الدولة ، للعمل في مكتب الحراسة العامة على المؤسسات الذي سبق له الاشتراك في أعماله ، وذلك لوضع الصيغة النهائية للاتفاق الليبي الإيطالي ، لمدة سنة قابلة للتجديد ؛

وعلى القرار الصادر بإعارة الأستاذ نبيل أحمد سعيد على بيومي عضو مجلس الدولة للعمل في ولاية برقة بالمملكة الليبية المتحدة لمدة سنتين ؛

وعلى كتاب وزارة الخارجية رقم ٤٧٥ المؤرخ في ١٠ مارس سنة ١٩٦٠ في شأن رغبة الحكومة الليبية في الموافقة على تجديد إعارته للعمل بنظارة العدل والأوقاف بولاية برقة لمدة سنتين ؛

وعلى القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ بشأن نظام موظفي الدولة والقوانين المعدلة له ؛

وعلى موافقات المجلس الخاص للشؤون الإدارية بمجلس الدولة ؛

قرر :

مادة ١ - يعار الأستاذ فؤاد عبد العزيز عبد الله رجب النائب بمجلس الدولة للعمل بإدارة الشؤون القانونية بالهيئة العامة لتنفيذ برنامج السنوات الخمس للصناعة لمدة سنة تبدأ من تاريخ تسلمه العمل بها بطريق الإعاره ، على أن تسفل وظيفته بدرجةها بالمجلس أثناء فترة الإعاره .

مادة ٢ - يعار الأستاذ محمد نصر الدين عطية المستشار المساعد بمجلس الدولة للعمل في مكتب الحراسة العامة على المؤسسات بالمملكة الليبية المتحدة لمدة سنة قابلة للتجديد تبدأ من تاريخ مغادرته

أراضي الجمهورية العربية المتحدة ، على أن تسفل وظيفته بدرجةها بالمجلس أثناء فترة الإعاره وعلى أن يعامل ماليا طبقا لنص البند الأول من القواعد المالية للموظفين المعارين التي وافق عليها مجلس الوزراء بقراره الصادر في ٢٤ من أغسطس سنة ١٩٥٥

مادة ٣ - تجدد إعاره الأستاذ نبيل أحمد سعيد على بيومي النائب بمجلس الدولة للعمل بنظارة العدل والأوقاف بولاية برقة بالمملكة الليبية المتحدة لمدة سنة ، تبدأ من ١٢ مارس سنة ١٩٦٠ التاريخ التالي لانتهاء مدة إعارته الأولى ، وعلى أن تسفل وظيفته بدرجةها بالمجلس أثناء فترة الإعاره وعلى أن يعامل ماليا طبقا لنص البند الأول من القواعد المالية للموظفين المعارين التي وافق عليها مجلس الوزراء بقراره الصادر في ٢٤ من أغسطس سنة ١٩٥٥

مادة ٤ - على رئيس مجلس الدولة تنفيذ هذا القرار ما

صدر برئاسة الجمهورية في ٣٠ شوال سنة ١٣٧٩ (٢٥ أبريل سنة ١٩٦٠)

جمال عبد الناصر

## قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة

رقم ٦٧٦ لسنة ١٩٦٠

بتعيين اختصاصات وزير الدولة لشؤون رئاسة الجمهورية في الإقليم السوري

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الدستور المؤقت ؛

وعلى القانون رقم ١ لسنة ١٩٥٨ بإدخال بعض التعديلات على التشريعات القائمة في إقليم سورية ومصر ؛

وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم ١٣٦٩ لسنة ١٩٥٨ في شأن الاختصاصات ونظام العمل في الحكومة المركزية والمجلس التنفيذي ؛

وعلى القرار رقم ١٩٥٧ لسنة ١٩٥٩ ؛

وعلى اقرار رقم ٤٠٥ لسنة ١٩٦٠ ؛